آفاق التنافسية الدولية للإقتصاد المصرى

التقرير الأول ١٩٩٨

مشروع اصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية
ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - مصر
عقد رقم ٢٦٣ -C-٠٠-٩٦-٠٠٠٠١-٠٠
تليفون وفاكس: ١٠٤٠-٣٥٦ (٢٠٢)
بريد اليكترونى: DEPRA@intouch.com.

قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد - مصر

ملخص تنفيذى

يهدف التقرير الأول عن آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى الى دراسة الأحوال الاقتصادية الراهنة فى مصر بهدف تقييم الوضع الحالى والآفاق المستقبلية للقدرة التنافسية لمصر فى الاقتصاد العالمى. ويقدم هذا التقرير قاعدة تحليلية قائمة على القياس التطبيقى بحيث تمثل الأساس الذى يتم عليه إصدار الأعداد التالية من هذا التقرير فى المستقبل. وقد تركز الأعداد التالية على قضايا تتعلق بالقدرة التنافسية الدولية لمصر بصفة عامة، أو على قطاعات فرعية معينة فى الاقتصاد المصرى. وفى كل الأحوال، يقدم هذا التقرير الى الحكومة المصرية والقطاع الخاص سجلاً تاريخياً ومقياساً تحليليا، يمكن من خلاله متابعة التقدم الذى تم تحقيقه فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

ومن ابرز أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، هو أن تصبح مصر اكثر تنافسية فى الأسواق الدولية للسلع والخدمات. ومفهوم التنافسية الدولية الذى اعتمد عليه هذا التقرير السنوى، هو التعريف الذى شاع استخدامه فى الوقت الراهن، واتفقت حوله الآراء وهو: "**يقصد بالتنافسية الدولية، مقدرة البلد على إنتاج سلع وخدمات يمكنها التنافس بنجاح فى الأسواق العالمية، وتحقق فى نفس الوقت ارتفاعاً فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى لرعاياه، والحفاظ على هذا الارتفاع**".

المنهج المستخدم:

أن المنهج الذى تم استخدامه لقياس التنافسية الدولية فى التقرير قد تمت صياغته ليتفق فى الأمور الهامة مع منهج " المنتدى الاقتصادى العالمى". ويركز المنهج المستخدم على السياسات الاقتصادية والمؤسسات، بغرض تقييم القدرات التنافسية للدول المختلفة، بالإضافة الى العوامل التى أشارت اليها النظرية الحديثة للنمو الاقتصادى. وفى محاولة لتجاوز المدخل المعتاد لقياس نمو الإنتاجية فى الاقتصاد القومى ككل كمقياس للتنافسية الدولية، فقد اتجه المنهج المستخدم الى إدخال التحليل الاقتصادى الجزئى لقياس الميزة النسبية المحتملة للاقتصاد المصرى فى قطاعات معينة، وقطاع السلع المصنوعة على وجه التحديد.

وقد حالت محدودية الوقت والموارد دون القيام بتحليل اكثر شمولا لتقييم مدى اندماج الاقتصاد المصرى فى آليات الاقتصاد العالمى الجديد.فهذا النوع من التقييم يحتاج الى اختبار قياسى موسع لمؤشرات التنافسية التى تم الاعتماد عليها فى التحليل بالنسبة لمصر وغيرها من الدول.

ومن المأمول أن يؤدى إنشاء قاعدة أساسية لمجموعة من البيانات الاقتصادية، الى تحسين عمليات متابعة وتحليل مدى التقدم فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى للوصول الى توصيات جيدة تدفع بالتنمية الاقتصادية فى مصر الى الامام.

نظرة شاملة على النتائج المستخلصة من تقرير التنافسية:

بكل الحسابات، تعتبر الجوانب الاستقرارية لبرنامج الإصلاح المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ناجحة بشكل يلفت النظر. وكنتيجة لذلك، استطاعت مصر اجتذاب مقادير كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تزامن ذلك مع برنامج خصخصة المشروعات المملوكة للدولة. وقد ترتب على ذلك تحقيق زيادة كبيرة فى مستوى حيازة الدولة من الاحتياطيات الدولية، بالإضافة الى سعر الصرف الحقيقى القوى.

ولقد ساهم الاستقرار الاقتصادى الكلى فى التخفيف من حدة مشاكل المدفوعات المحلية والدولية، التى واجهتها مصر فى بداية التسعينات. والآن، اصبح هذا الاستقرار الكلى بمثابة القاعدة الأساسية لتحقيق مستوى أعلى من النمو المستديم. كما ساعد أيضا على إظهار مدى حدة المشاكل الهيكلية التى تواجه الاقتصاد المصرى، والتى من أبرزها تضخم قطاع الخدمات المحلية (بما فيها الأجهزة البيروقراطية الحكومية)، وعدم تنافسية القطاع الصناعى.

وعند إجراء مقارنة مع عدد من الدول المنافسة لمصر، نجد إن متوسط إنتاجية العامل (التكلفة لكل وحدة من الناتج) فى السلع المصرية المصنوعة قد تحسنت بشكل كبير خلال العشر سنوات الاخيرة. وبالرغم من كل ذلك، فلا تزال إنتاجية العامل فى مصر اقل من مثيلاتها فى العديد من الدول المتقدمة والدول الآخذة فى النمو.

ولقد ظل حجم الصادرات المصرية متقلبا منذ بداية التسعينات. كما حقق انخفاضا يدعو الى القلق منذ عام ١٩٩٤ . وكان من أبرز النتائج المشجعة لهذه الدراسة، أن التعديل الحالى فى هيكل الصادرات المصرية يسير وفقا للميزة النسبية المستبانة للاقتصاد المصرى. ولقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لإزالة المعوقات التى تحول دون نمو الصادرات، ولإعادة هيكلة الاقتصاد بشكل يستند الى ما تتمتع به مصر من ميزة نسبية طبيعية.

ولايواجه التدفق الرأسمالى فى محفظة الأوراق المالية أي عقبات فى مصر، وان كانت القوانين واللوائح الجديدة تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعطاء المستثمرين الأجانب نفس المزايا التى يتمتع بها المستثمرون المحليون، سواء كانوا يتبعون القطاع العام والخاص، ومع ذلك لم يزد صافى الاستثمار الأجنبى المباشر بالقدر المطلوب خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ومن المتوقع زيادة حجم تدفقات الاستثمار المباشر مع استكمال برنامج الخصخصة المستمر حاليا، وعلى وجه الخصوص تلك المشروعات العملاقة شرق ميناء بورسعيد والمناطق الحرة، والميناء المحورى، ومشروع توشكى، وخصخصة قطاع التأمين (قام مجلس الوزراء باصدار قانون جديد، وتم ارساله الى مجلس الشعب لاقراره). يضاف الى ذلك، توقع انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تخفيض نفقة المعاملات غير الضرورية فى الاقتصاد المصرى. وتقوم الحكومة المصرية بإجراء العديد من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية، فى اطار برنامج الاصلاح

الاقتصادى والتعديل الهيكلى، من اجل علاج التحيز الناجم عن نفقة المعاملات، والذى يؤثر على الاستثمار الاجنبى والمحلى الخاص فى مصر.

كما اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الخطوات لتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر. فقد تم تخفيض معدلات التعريفة الاسمية والمرجحة بحسب الأوزان التجارية من ٣٤% الى ٢٩%، ومن ٢٢% الى ١٤% على الترتيب. كما انخفضت معدلات الحماية الفعلية بشكل عام على المنتجات الزراعية والسلع المصنوعة، الأمر الذى يشجع المنتجين الأكفاء على المنافسة فى الأسواق العالمية، ومع ذلك، فقد ظلت معدلات الحماية الفعلية مرتفعة فى العديد من القطاعات الصناعية الفرعية.

الخلاصات المحددة:

إن الخلاصات التى انتهى اليها التقرير نتجت عن مراجعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، والأداء الراهن للاقتصاد المصرى، بالمقارنة بأداء أربع عشرة دولة منافسة لمصر. وتمثل هذه الدول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوربا الشرقية.

ولقد تمت دراسة خمسة عوامل ترتبط بالتنافسية الدولية وهى:

١. النمو والاستقرار الاقتصادى الكلى.
٢. تطوير القطاع الخاص والبيئة التنظيمية.
٣. البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا.
٤. الهيكل الاقتصادى والإنتاجية والكفاءة.
٥. درجة الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وفيما يلى، يتم إلقاء الضوء على الخلاصات المحددة المرتبطة بكل عامل من هذه العوامل.

اولاً: النمو والاستقرار الاقتصادى الكلى:

لايزال النمو الاقتصادى هو التحدى الرئيسى أمام الاقتصاد المصرى. وعلى الرغم من نجاح الاقتصاد المصرى فى رفع معدل النمو الحقيقى منذ عام ١٩٩٢، حتى وصل الى ٣ر٥% عام ١٩٩٧، ومن المستهدف أن يصل الى معدل يبلغ ٧%، فى حالة ضمان تحقيق زيادة كبيرة فى الادخار والاستثمار المحليين. وفى الوقت الراهن ، لايزال نصيب الادخار المحلى والاستثمار المحلى، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي منخفضا، قياسا الى دول المقارنة.

وفى هذا الصدد، تمثل علاقة السببية المباشرة بين هيكل الصادرات والنمو الاقتصادى عاملاً حاسماً فى مصر. فلا تزال نسبة السلع المصنوعة فى أجمالي الصادرات منخفضة نسبياً، وقد بلغ متوسط هذه النسبة حوالى ٣٢% خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥.يضاف الى ذلك، تحيز هيكل

الصادرات المصرية تجاه عدد محدود نسبياً من السلع الأولية، ولكن يلاحظ حدوث ارتفاع تدريجي حيث وصلت الى حوالى ٤٩% من أجمالي الصادرات السلعية عامى ١٩٩٦، ١٩٩٧. وغنى عن البيان إن اعتماد هيكل الصادرات السلعية المصرية على عدد محدود من السلع الأولية يسهم بشكل كبير فى تقلب حصيلة الصادرات، الأمر الذى يعوق الوصول الى معدل نمو اقتصادى سريع.

ولقد حقق عجز الموازنة الحكومية فى مصر (مقيساً كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي) انخفاضاً ملحوظاً، فقد اقترب مستوى العجز من نظيره فى اقتصاديات اكثر نجاحاً مثل كوريا، وإندونيسيا، وتايلاند، وشيلى.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فقد انخفض فى مصر بدرجة كبيرة بحيث وصل الى اقل من متوسط المعدلات السائدة فى دول المقارنة، وان كان لازال أعلى قليلاً من المعدلات السائدة فى الدول الناجحة حديثة التصنيع فى شرق آسيا (الصين، إندونيسيا، كوريا، تايلاند، الفليبين).

وتعتبر مصر – مثلها فى ذلك مثل معظم دول العينة – دولة ذات مستوى مديونية معتدل. فالمستوى الحالى للمديونية المصرية اقل من مثيله فى جميع الدول ذات مستوى المديونية المعتدل باستثناء رومانيا وتونس. ومن ناحية أخرى، نجد ان الاقتصاديات سريعة النمو مثل تايلاند، وكوريا، وماليزيا تقع فى الفئة المرتفعة من الدول معتدلة المديونية، ويرجع الى ذلك الى ما تتمتع به من جدارة ائتمانية فى أسواق المال الدولية، الأمر الذى شجع رأس المال الخاص على الاستثمار فى مشروعات صناعية وغيرها وان لم يتصف ذلك بالحكمة الكافية، الامر الذى أظهرته الأزمة المالية الراهنة فى شرق آسيا. وعلى النقيض من ذلك، نجد إن معظم الدين الخارجى لمصر (مثل تونس ورومانيا) مصدره تمويل طويل الأجل بشروط ميسرة الى الحكومة وجهات رسمية أخرى، من وكالات التنمية على أساس ثنائى أو متعدد الأطراف.

وتعانى مصر فى الوقت الراهن من إرتفاع حقيقى فى سعر الصرف اكثر مما شهدته الاقتصاديات سريعة النمو التى طبقت برامج مشابهة للتثبيت الاقتصادى. ومن الواضح إن ذلك ينبثق عن تدفق مقادير كبيرة من الصرف الأجنبي الى مصر، والاستثمار فى محفظة الأوراق المالية، وإسقاط جزء من الديون الخارجية، واستمرار المعدلات المرتفعة من القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات وليس نتيجة التحسن فى الجانب الحقيقى من الاقتصاد.

ثانياً: تطوير القطاع الخاص والبيئة التنظيمية:

اتجه حجم الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي الى الانخفاض بشكل ملحوظ منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ونتيجة لذلك، يتم الآن تصنيف مصر ضمن مجموعة الدول ذات حجم القطاع الحكومى المتوسط بعد أن كانت ضمن مجموعة الدول ذات القطاع الحكومى الكبير.

ويتمتع قطاع الاستثمار فى مصر بواحد من اكثر هياكل الحوافز الضريبية جاذبية. وتتراوح فترات الإعفاء الضريبى بين ٥-٢٠ عاما، وذلك فى ضوء موقع المشروع، ونوع النشاط. وقد

انخفضت المعدلات القصوى لضريبة الشركات من ٤٨% الى ٤٠%، وذلك كجزء من برنامج وزارة المالية لزيادة الكفاءة الضريبية عن طريق تخفيض معدلات الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية. ومع ذلك، لازال معدل الضريبة على الشركات أعلى من مثيله فى دول العينة.

ولازال حجم القطاع العام فى مصر كبيراً بالمقارنة بمعظم الدول. وتعتبر نسبة (رأسمال القطاع العام/الناتج) فى مصر، واحدة من أعلى النسب فى دول العينة حيث تبلغ ٨ر٤% (وان كانت اقل من النسبة فى تركيا، والفليبين، وتايلاند)، ومرد ذلك الى الدور الرئيسى الذى يلعبه القطاع العام فى تطوير البنية الأساسية فى مصر.

ومن الملاحظ إن معدلات الضرائب الجمركية على الواردات فى مصر قد اتجهت للانخفاض بسبب الاتجاه العام نحو تحرير التجارة فى معظم أنحاء العالم اليوم.

وعند مقارنة قوانين الاستثمار فى دول أخرى بقانون الاستثمار الجديد فى مصر، نجد إن القانون المصرى يضمن حقوق الملكية الخاصة وهياكل السوق الحرة للمستثمرين المصريين والأجانب المرتقبين على حد السواء ويمكن تدعيم فعاليته إذا كان مصحوبا بالحوافز غير المالية الموجودة فى قوانين الاستثمار فى العديد من الدول الأخرى.

كما نلاحظ إن الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي فى مصر قد زاد بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٩١، ١٩٩٥ بالمقارنة بفترة الخمس سنوات السابقة. كما نلاحظ أيضا، إن نصيب القطاع الخاص من الائتمان المصرفى قد ازداد بثبات. وتعكس هذه المؤشرات، التغيرات الإيجابية لتحسن الترتيب الاستثمارى لمصر فى السنوات الراهنة، والذى أظهره عدد من تقارير هيئات الاستثمار الدولية. وطبقا لتقرير المنتدى الاقتصادى الدولى عام ١٩٩٥، جاء ترتيب مصر فى المركز التاسع والعشرين (٢٩)، وهو مركز متقدم على ترتيب الصين، وإندونيسيا، المكسيك. ثم تقدمت مصر مركزا للأمام ليصبح ترتيبها الثامن والعشرين (٢٨)، متقدمة فى ذلك على الفليبين، والأردن.

ثالثا: البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا:

إذا كانت مصر من أوائل الدول الأفريقية التى أعطت إهتماما كبيرا لتطوير البنية الأساسية،فإن الآمر يتطلب توجيه إمكانات هائلة لتحقيق الكفاءة والتحديث اللازم لملاحقة الاحتياجات فى سوق تنافسى ناشىء.

ومصر، الآن فى طريقها لان تصبح واحدة من الأسواق المالية الرئيسية فى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وواحد من المراكز المالية القوية ضمن الأسواق الصاعدة فى العالم. إن سوق المال فى مصر ينمو وتتسع أنشطتة، ولكنه لازال نطاقه اصغر نسبيا من أسواق الدول المقارنة الأخرى (يقع ترتيب سوق المال المصرى فى المركز الرابع من قاع الترتيب من حيث عمليات الرسملة فى السوق، وقيمة التداول كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي). وفيما يتعلق بعدد الشركات المقيدة فى سوق المال تأتى مصر فى المرتبة الثانية بعد كوريا الجنوبية.

وتتمتع مصر بواحد من اعلى نسب الالتحاق بالمدارس، وإنفاق على التعليم يتراوح بين المستوى المتوسط والمرتفع بالمقارنة بدول العينة، ومع ذلك، فإن هيكل التعليم يحتاج الى المزيد من عمليات إعادة الهيكلة والتحديث، حتى يتمشى مع التحديات الجديدة التى يفرضها النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

ويحدث التطوير التكنولوجى فى مصر من خلال استيراد السلع الرأسمالية، وهو على نقيض ما يحدث فى دول شرق آسيا سريعة النمو حيث يتم استيراد التكنولوجيا مباشرة ودفع مقابل حقوق الاختراع. ان القدرة الأعلى على المنافسة، ومستوى الخبرة الأطول لدى الدول الأخرى فى مجال الصناعات عالية التكنولوجيا، جعلت الأمر اكثر صعوبة بالنسبة لمصر لإنتاجها ومشاركتها فى سوق هذه المنتجات. ومع ذلك، فقد بدأ حديثا إنتاج الاسطوانات المدمجة، والتى تتطلب أساليب معقدة.

ولدى مصر قاعدة معرفية جيدة، وهى فى طريقها نحو تعظيم امكاناتها العلمية والتكنولوجية. ويبلغ الانفاق الحكومى على مجالات البحوث والتطوير حوالى ١% فقط من الناتج المحلى الاجمالى. وفيما يتعلق بالمقارنة بين دول عديدة من حيث اعداد العلماء، والمهندسين، الفنيين العاملين فى أنشطة البحوث والتطوير يوضح ان هناك إمكانية لان تصبح مصر دولة مصدرة للتكنولوجيا. ان نسبة العلماء والمهندسين العاملين فى أنشطة البحوث والتطوير تبلغ ٤٥٨ لكل مليون نسمة، وهى نسبة مرتفعة بالمقارنة بالنسب الاقل كثيرا لدى تركيا، وتونس، وتايلاند، والمكسيك، والبرازيل. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال مصر دولة تصديرية ناشئة، تبلغ نسبة صادرتها من السلع عالية التكنولوجية حوالى ٦% فقط من صادراتها من السلع المصنوعة التى يمكن تصنيفها كسلع عالية التكنولوجيا.

رابعا: الهيكل الاقتصادى والإنتاجية والكفاءة:

فى مصر، هناك سيادة لقطاع الخدمات، وهو أمر يماثل الهيكل الاقتصادى السائد فى الدول الصناعية. وهذه الزيادة فى قطاع الخدمات يوازيها انخفاض فى قطاع الصناعة التحويلية. ان مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى – بالرغم من مستواها المنخفض نسبيا بالمقارنة بالدول الاخرى فى العينة – تتجه نحو الانخفاض. كما انه على الرغم من انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى العديد من الدول الآخذة فى النمو، عن مثيلتها فى مصر، فان هذه الدول تتجه نحو زيادة نصيب هذا القطاع.

علاوة على ما سبق، نجد ان قطاع الصناعة التحويلية فى مصر يتصف بقاعدة صناعية ضيقة نسبيا مصحوبة بانخفاض معدل نمو الإنتاج عند المقارنة مع دول اخرى مثل كوريا، وتايلاند، والصين، وإندونيسيا.

ان مشكلة الصناعة فى مصر ليست مقصورة على العموميات (مثل الاتجاه العام، والنمو او القاعدة)، ذلك ان توليد القيمة المضافة فى مصر مبنى على الموارد الطبيعية، وبالتالى لا يشجع على استمرارية النمو الاقتصادى المرتفع. وعلى النقيض من ذلك، نجد انه فى الدول الآسيوية سريعة النمو، وفى تركيا، فإن تركيز القيمة المضافة للسلع المصنوعة يكون على المعدات والآلات، الأمر

الذى يعكس نوعا من التصنيع يؤدى الى تعظيم ثروة المعلومات الراسخة فى البشر اكثر من كونه استخداما لموارد طبيعية قابلة للنضوب والنفاد مثلما هو الحال فى مصر. ويتطلب الأمر، انعكاس فى هذا الاتجاه حتى تنجح مصر فى اللحاق بالعالم التنافسى.

ويعتبر أجر العامل فى مصر ثانى اقل معدلات الاجور فى دول العينة، الامر الذى يكون بمثابة مكافأة للمستثمرين: فالجنيه اجر يولد عائدا يقدر بحوالى ٤,٣ ضعفا، الامر الذى يعطى الأنشطة الصناعية فى مصر ميزة مقارنة فيما يتعلق بالعمل، وخاصة فى تلك الأنشطة التى تتضمن عمليات صناعية تتصف بارتفاع نسب العمل/رأس المال. وبعض هذه الأنشطة يعتبر من المجالات التقليدية فى مصر والتى تتمتع بإمكانات عالية كقاعدة صناعية أوسع ذات معدلات نمو مرتفعة. ويتأكد ذلك من ارتفاع مستويات الميزة المقارنة المستبانة (الظاهرة) فى هذه المجموعات السلعية. كما ان العديد من العمليات مرتفعة التكنولوجيا، مثل شرائح الحاسبات الآلية، تعتبر من الأنشطة كثيفة العمل والمهارة، بعكس التكنولوجيا الأكثر اعتمادا على الآلية، والتى انعكست فى شكل معدلات نمو أعلى تحققت فى إنتاج الآلات والمعدات خلال السنوات القليلة الاخيرة.

وتعتبر كفاءة البيئة فى مصر متواضعة بالمقارنة بدول العينة. فمتوسط نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة فى مصر هو الأدنى بالنسبة لدول المقارنة (حوالى ٠,٠٥ هكتار للفرد)، وهو ما يعادل عشر (١/١٠) نصيب الفرد فى تونس وهى أعلى دولة فى العينة (حوالى ٠,٦٤ هكتار للفرد). كما يبلغ نصيب الفرد فى مصر من مصادر المياه العذبة حوالى ١٠% فقط من مثيله فى معظم الدول ذات الدخل المرتفع، وحوالى ٢٠% من مثيله فى معظم الدول ذات الدخل المنخفض. وتقع مصر فى المركز الرابع فى دول العينة من حيث نسبة السكان المتمتعين بالمياه النقية (حوالى ٨٤% من السكان)، بينما تقبع إندونيسيا فى قاع الترتيب. وتصل هذه النسبة فى المناطق الحضرية فى مصر حوالى ٩٧%، على حين تبلغ ٦٩% فى المناطق غير الحضرية. وتتوافر اساليب الصرف الصحى لحوالى ٨٠% من سكان مصر، بالمقارنه بنسبة ١٠٠% من السكان فى كوريا،و٥٥% من سكان إندونيسيا. وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة، تحتل مصر مرتبة منخفضة نسبيا بالمقارنة بدول العينة. اما من حيث كفاءة الطاقة، (الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى لكل وحدة طاقة) تبلغ هذه القيمة فى مصر ١,٣ دولارا فقط، وهىبذلك تقل عن المغرب، والجزائر، وتونس، وتركيا. اما من حيث نصيب الفرد من ثانى أكسيد الكربون المنبعث من الصناعة، تقع مصر ضمن أدنى دول العينة، واذا اخذنا نسبة ثانى أكسيد الكربون لكل وحدة ناتج، تقع مصر فى مرتبة أعلى من تركيا، وتايلاند، والجزائر.

خامسا: درجة الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد العالمى:

إن درجة الانفتاح والتى تقاس بمجموع التجارة الفعلية (مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقوما بالأسعار الثابتة) كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، قد تدهورت بالنسبة لمصر. فقد انخفضت هذه النسبة من ٣٤% الى ٢٣% خلال الفترة من ١٩٨٣/٨١ الى ١٩٩٣/٩١، الأمر الذى ادى الى تراجع مستوى اندماج مصر فى الاقتصاد العالمى. ومن ناحية اخرى، فقد أظهر هيكل الصادرات بعض علامات التحسن. وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣، زادت نسبة الصادرات من السلع المصنوعة الى ثلاثة أمثالها، الأمر الذى يجعلها ثانى أعلى نمو فى دول العينة. ويعكس هذا الأمر تلك الخطوات الإيجابية تجاه تشجيع الصادرات باعتبار أن التجارة محرك للنمو.

ان تحيز الصادرات المصرية نحو السلع الأولية يظهر جليا عند النظر الى هيكل الميزة المقارنة المستبانة (الظاهرة) لمصر. وعند مقارنة مصر بالدول الأخرى فى العينة، نجد انها تتمتع بأعلى ميزة مقارنة مستبانة فى سلع معينة مثل الوقود المعدنى، ومواد التشحيم وما يرتبط بها، وهى جميعها تمثل النفط الخام أو منتجاته. وتتمتع مصر بأدنى ميزة نسبية مستبانة فى طائفة الآلات والمعدات. ومعظم السلع المصنوعة التى يكون لمصر ميزة مستبانة موجبة نجدها ناتجة من صناعات كثيفة الموارد الطبيعية، ومثال ذلك المنسوجات القطنية وصناعات الغزل الاخرى.

ومن المتوقع ألا تستمر الميزة النسبية لمصر فى النفط ومنتجاته فى الأجل الطويل. وحتى مع الاكتشافات الحديثة من النفط والغاز الطبيعى، فان احتياطيات مصر من النفط من المتوقع أن تستغرق أحد عشر عاما، أما احتياطيات الغاز فقد تستغرق مابين ٤٨-٥٠ عاما. وفى نفس الوقت، نجد ان السلع الصناعية الأخرى التى تتمتع مصر فيها بميزة نسبية مستبانة، مثل الغزل والمنسوجات القطنية تقدم آفاقا واعدة لنمو الصادرات فى الأجل الطويل.

وفى مجموعة السلع المصنوعة المتنوعة التى تحتوى على منتجات كثيفة العمل مثل الملابس الجاهزة، والأثاث، واللعب، نجد ان الميزة النسبية المستبانة الحالية، تشبه كثيرا فى ظروفها مثيلتها فى ثلاث دول اخرى وفيرة العمل، وهى المغرب، والمكسيك، وتركيا. ومن المهم أن نلاحظ أيضا انه فى مجموعة الآلات ومعدات النقل ان الوضع التنافسى الراهن لمصر يبدو متشابها الى حد كبير مع الوضع فى دولتين من دول اقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هما الأردن، وتونس.

وبالنسبة لجميع مستويات التجارة السلعية والسلع الفردية، أظهرت نتائج تحليل الارتباط للميزة النسبية المستبانة ان الوضع التنافسى الراهن لمصر يشبه فى ظروفه الوضع فى دول المقارنة. لقد وجدت درجة عالية من الارتباط الواضح، لعدد قليل فقط من الدول فى مجموعات سلعية محددة مثل السلع المصنوعة المتنوعة، والآلات ومعدات النقل، والسلع الزراعية وغيرها من السلع الأولية.

إن الارتباط المنخفض فى معظم السلع مع معظم دول المقارنة يوحى بوجود أفاق مستقبلية مشجعة لمصر لتحمل المكان التنافسى اللائق وخاصة فى الاطار الشرق أوسطى.

ان التحسن الذى شهدته مصر فى الميزة النسبية المستبانة فى السلع المصنوعة يتطلب المزيد من التقدم حتى يتم اللحاق بدول شرق آسيا. ويعكس هذا الامر، هيكل الإنتاج الصناعى فى مصر، والذى يحتاج الى إعادة هيكلة وتحديث. وباستثناء قطاع البترول وقطاعاته الفرعية، وهى الأكثر إستفادة من التدفقات الراهنة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن السياسات الاقتصادية التى تهدف الى تحسين الميزة النسبية المستبانة لمصر فى طائفة السلع المصنوعة، يجب ان تؤثر بشكل فعال على النمو الحقيقى للصادرات، وتحث على مزيد من الاندماج للاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى.

ان سرعة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى تتمشى مع متوسط سرعة اندماج الدول الاخرى منخفضة ومتوسطة الدخل عبر العالم، إلا أن المستوى الذى بدأت فيه مصر الاندماج فى الاقتصاد العالمى كان اقل من متوسط المستوى الذى بدأت به الدول الاخرى منخفضة ومتوسطة الدخل.

نحو استراتيجية مصرية للاسراع بالتنافسية:

فى ظل معطيات السرعة التى يتحول بها العالم نحو الاندماج الاقتصادى العالمى، تحتاج مصر الى سرعة تحسين ادائها التصديرى، وقدرتها التنافسية الدولية. وفى ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادى، تركز الاستراتيجية المصرية على الخصخصة للتغلب على الآثار المتبقية من الملكية العامة للمشروعات، والتنمية الاقتصادية التى تقودها الدولة، بأمل تحقيق نتائج تتضمن زيادة كفاءة الاقتصاد، ورفع مستوى معيشة المواطن المصرى.

وتشتمل استراتيجية الخصخصة تقريبا على كافة محاور برامج الإصلاح الاقتصادى الجارى تنفيذها. وتتضمن هذه البرامج ما يلى:

- التعرف على سبل جديدة لزيادة القاعدة التكنولوجية للاقتصاد المصرى.
- انتهاج اساليب جديدة اكثر نجاحاً لتشجيع التجارة.
- العمل مع القطاع الخاص من أجل تقييم قدرة قطاعات حاسمة معينة لدعم الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد والامن القومى.
- إنشاء بنية اساسية تتعلق بالمعلومات ذات التوجه المستقبلى.
- إمداد القطاع الخاص بمعلومات افضل عن النشاط الاقتصادى.

واستنادا الى المحاور الخمسة المذكورة عاليه، انتهت الدراسة الى إمكانية الإسراع بتحسين القدرة التنافسية الدولية لمصر، وتحقيق معدلات نمو أعلى وقابلة للاستمرار من خلال مايلى:

١) النمو والاستقرار الاقتصادى الكلى:

بالرغم من تحقيق الكثير من خلال تطبيق السياسات النقدية والمالية الواعية فى مصر، فان استمرار ، وتعميق سياسات الإصلاح الاقتصادية الكلية أمر لا غنى عنه. فمن الأهمية مثلا استمرار الرقابة على الموازنة الحكومية من خلال خفض النفقات، وتحسين الكفاءة الضريبية. وينبغى الحفاظ على تناغم أدوات الرقابة النقدية وصولا الى سعر صرف حقيقى مستقر يمثل نقطة ارتكاز للاقتصاد المصرى.

واخيرا، تحتاج العلاقة بين السياسة الاقتصادية الكلية وسلوك الادخار المحلى الى المزيد من التحليل. وفى الوقت الراهن، تتجه سياسة الحكومة نحو تعبئة مصادر جديدة من المدخرات المحلية. ومن المتوقع أن يؤدى إصلاح قطاع التأمين والمعاشات سواء فى القطاع الخاص أو العام أو الحكومى، الى زيادة المدخرات المحلية.

٢) تطوير القطاع الخاص والبيئة التنظيمية:

تقع الخصخصة من برنامج الإصلاح الاقتصادى موقع القلب. وعلى الرغم من تحويل عدد من المشروعات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص بنجاح، من خلال بيع حصص الملكية، فانه لازال هناك عددا من هذه المشروعات ينتظر البيع او التصفية. ولتجنب حصار البيروقراطية الجديدة التى تشكلت لمراقبة تحويل ملكية هذه المشروعات الى القطاع الخاص، فمن الضرورى الإسراع بتنفيذ عملية الخصخصة. كما يتطلب الأمر الإسراع بأجراء اصلاحات مؤسسية فى العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، خاصة النظم القانونية والقضائية. كما يحتاج الامر الى مراجعة اجراءات التنفيذ والإلزام الحالية بحيث تركز على اعادة تنشيط اية اجراءات يتضح الافتقار اليها حاليا.

ويحتاج تطوير سوق المال المصرى والتطوير المالى بصفة عامة الى اهتمام خاص. وعلى مبادرات السياسة الاقتصادية وجهود الإصلاح ان تسعى الى تعميق التطوير المالى، بحيث يشتمل على تدابير تساعد على وجود مشاركة اكبر للبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الاجنبية، خاصة فى ضوء معدل الادخار المحلى المنخفض.

والاكثر اهمية مما سبق، هو إعطاء اهتمام اكبر بقضية ارتفاع نفقة المعاملات فى الاقتصاد المصرى، والتى ينبغى التعرف على الأسباب الجذرية لهذا الارتفاع وإعلانها على العامة جنبا الى

جنب مع مثيلاتها الاكثر انخفاضا فى دول العالم الأخرى . ومن الضرورى التعرف على التغيرات الاستراتيجية المطلوب إدخالها على السياسات او المؤسسات، ووضعها تحت نظر الحكومة ومجلس الشعب لاتخاذ الاجراءات الضرورية لتخفيض نفقة المعاملات. ويكون هذا التخفيض مطلوبا لتقوية القطاع الخاص فى مصر، وزيادة كفاءة المعاملات فى الاقتصاد بصفة عامة، وجذب الاستثمار الى الصناعات الجديدة سواء من القطاع الخاص المحلى او الأجنبي.

٣) البنية الاساسية والتعليم والتكنولوجيا:

تقوم الحكومة المصرية حاليا باجراء المزيد من عمليات التحسين والتحديث للبنية الأساسية المادية. وفى ضوء نجاح نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية (BOT)، ينبغى الاتجاه الى تكرار هذا النظام بشكل واسع فى مشروعات البنية الأساسية فى مصر. وتستطيع الحكومة، من خلال القبول النهائى والاستخدام الواسع لهذا النظام فى مجال البنية الأساسية، ان تيسر عمليات الموافقة على المشروعات وضمان سيادة المنافسة الحرة المفتوحة فيما بين المتقدمين بعطاءات إنشاء مشروعات البنية الأساسية طبقا لهذا النظام.

وتساعد العولمة على وجود اهتمام خاص بتعليم وتدريب القوة البشرية المصرية من جميع الأعمار. ان بناء قوة عاملة قابلة للتكيف مع الظروف يمثل أمرا جوهريا لضمان مرونة الاقتصاد المصرى فى مواجهة عملية الاندماج فى الاقتصاد العالمى. ومن المجالات التى تحتاج الى بعض التركيز، ضرورة الترحيب بالتكنولوجيات المتقدمة فى مجال الإنتاج والإدارة، والاعتماد المتزايد على الحوافز النابعة من نظام السوق للوصول الى نظام تعليمى افضل، والقدرة على اختيار الوظيفة.

ولا غنى عن الدعم الحكومى للعلم والتكنولوجيا من اجل رفع كفاءة وتحديث القطاع الخاص. ومن الضرورى عمل مراجعة وتقييم لدور ورسالة مؤسسات التعليم العالى، فى ضوء التطورات العالمية التى حدثت فى مجال تكنولوجيا الاتصالات، والزراعة، والصناعة.

٤) الهيكل الاقتصادى والتوظف والكفاءة:

ينبغى التأكيد على الحاجة الى اجراء تعديل هيكلى فى الاقتصاد المصرى ليسير مع تحسين الميزة التنافسية الدولية لمصر، وحسن استخدام القوة العاملة، ورفع كفاءة الاقتصاد ككل. وتستطيع الحكومة من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى مضاعفة جهودها للتعرف على العوامل المؤسسية، مثل قوانين سوق العمل، والتنظيمات القطاعية، التى تؤدى الى إعاقة كفاءة تخصيص العمل وغيرها من الموارد. وسوف تصبح هذه العوامل اكثر اهمية فى ضوء زيادة اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق العالمى.

وينبغى تشجيع اقامة المناطق الصناعية، وكذلك تيسير اجراءات إنشاء الصناعات الصغيرة. ويضاف الى ذلك، ضرورة تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة لحماية البيئة من النفايات الصناعية، من خلال استخدام الحوافز النقدية والمالية.

٥) درجة الانفتاح والاندماج فى السوق العالمى:

تعتبر سياسات مصر الخاصة بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر هى الوسائل الأولية التى تنتقل من خلالها حوافز السوق العالمى الى الاقتصاد المحلى. وهى ايضا، القنوات التى تنساب عن طريقها تكنولوجيا الإنتاج والإدارة الى المشروعات المصرية .

ان زيادة درجة الاندماج فى الاقتصاد العالمى يفرض على مصر التزاما بتطوير المواقف الوطنية تجاه قضايا التجارة متعددة الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية وغيرها من التجمعات الاقتصادية متعددة الأطراف. وينبغى على الحكومة المصرية ان تصيغ علاقة مشاركة أقوى مع القطاع الخاص من اجل الوصول الى مواقف وطنية إزاء هذه القضايا. ويمكن من خلال حوار مصر مع شركائها التجاريين، سواء على أساس ثنائى او متعدد الأطراف، تطوير وتنفيذ سياسات جديدة تتعلق بهذه القضايا فى الحالات التى تكون الإصلاحات ضرورية لضمان سلاسة الاندماج السياسى والاقتصادى لمصر فى الاقتصاد العالمى الجديد.

ومن الافعال الهامة جدا التى ينبغى على مصر القيام بها، الإسراع بخطط لمزيد من التحرير فى سياسات الاستيراد . وتنطوى هذه المبادرة على القيام بتخفيض سريع فى تشتت وفى متوسط معدلات التعريفة على الواردات المصرية. ومن الضرورى أيضا، الإسراع بإزالة المتبقى من القيود الكمية، وتدابير الرقابة على الجودة على الواردات السلعية فيما عدا تلك التدابير المطبقة لاعتبارات الصحة العامة والسلامة وحماية البيئة، بالإضافة الى الغاء القيود المفروضة على صادرات القطاع الخاص من السلع الأولية.

ويؤدى الإسراع بتحرير التجارة الى تعظيم التحسن المتواضع فى القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى، ويسهم بصورة ملموسة فى تحول الهيكل الاقتصادى بحيث تكون من سماته استمرارية معدل النمو المرتفع. ولا تقتصر نتيجة ذلك على استفادة القوة العاملة المصرية، بل تمتد الى الشركات المصرية والمنظمين الذين يتطلعون الى مكان الصدارة عندما تصبح مصر عضوا كامل الاندماج فى الاقتصاد العالمى.